

المؤتمر الدولي حول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، تجارب الماضي وتحديات المستقبل، يومي 17، 18 نوفمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

من إعداد:

جامعة محمد خيضر-بسكرة-

تخصص: تجارة دولية

د/ حمزة فطيمة

06.62.60.82.19

fhamza79@yahoo.com

جامعة محمد خيضر-بسكرة-

تخصص: الاسواق المالية والبورصات

أستاذة باحثة

أ/ عطية حليلة

06.65.15.71.97

halima0740@yahoo.com

### عنوان المداخلة:

## ممارسات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (2002-2014)

### الملخص:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية، التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي، بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة ومعالجة الإختلالات التي تمس الاقتصاد، وتستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، هذا الأخير ونظرا لأهميته تحاول السلطات النقدية معالجة الإختلالات التي تطرأ عليه، من خلال إتباع مناهج ووسائل مختلفة.

حيث تكمن فعالية السياسة النقدية عامة أساسا في استقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية، واختيار أدوات الرقابة النقدية التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للدولة، من أجل تحقيق أهدافها ومن بين هذه الأهداف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث يتم تحقيق هذا الهدف من خلال لجوء السلطة النقدية إلى فرض قيود أو رفعها على الاستيراد بناء على حالة رصيد ميزان المدفوعات على اعتبار أن سعر الصرف يتحدد بقوى العرض والطلب في ظل نظام التعويم، وأن من العوامل المؤثرة على عرض وطلب العملة هو حجم التعامل مع العالم الخارجي الذي يصوره ميزان المدفوعات، على اعتبار أن فعالية سياسة الصرف تمثل أحد مقومات نجاح السياسة النقدية في نقل أثرها على المستوى الاقتصادي الخارجي، وهذا ما إرتأينا التطرق اليه من خلال دراسة فعالية السياسة النقدية وما مدى قدرتها في الحفاظ على التوازن الخارجي لميزان المدفوعات في ظل الظروف المحيطة بها.

### الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، العجز، سياسة سعر الصرف، معدلات التضخم.

### Summary:

State intervenes in economic activity through monetary policy, which is planned in the central bank, in order to cash management, credit and regulate liquidity and to address the imbalances that affect the economy, and are used in a range of tools to achieve economic policy objectives, as the fulfillment of the optimal rate of economic growth and achieve a balance in the balance payments, the latter because of its importance and the monetary authorities are trying to address imbalances that occur it, by following different methods and means.

Where lies the effectiveness of public monetary policy mainly in the independence of the central bank from political power, the choice of monetary control tools that are commensurate with the economic reality of the state, in order to achieve its objectives Among these objectives to achieve a balance in the balance of payments, where they are to achieve this goal through the asylum monetary authority to impose restrictions or lifting import restrictions based on the state of the balance of the balance of payments on the grounds that the exchange rate is determined by the forces of supply and demand in the light of the

flotation system and of the factors affecting the supply and demand for the currency is the size of dealing with the outside world, which depicts the balance of payments, on the grounds that the effectiveness of rate policy represents one of the elements of monetary policy in the transfer of its impact on the success of the external economic level, and this is what we decided to address him by studying the effectiveness of monetary policy and its ability to maintain the external balance of the balance of payments in light of the surrounding circumstances.

**Key words:**

Monetary policy, balance of payments deficit, the exchange rate policy, inflation rates.

**تمهيد :**

يحضى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات، إنما يعكس من حيث المحتوى، قوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية على المستوى الدولي في حين تهدف السياسة النقدية دوماً إلى التحكم في الأوضاع النقدية والائتمانية في الدولة، تحقيقاً لأهداف اقتصادية معينة يتمثل أهمها في استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة وزيادة حجم الإنتاج الوطني، ورفع معدلات التشغيل للعمالة وتوازن موازين المدفوعات الخارجية وكلها أهداف نهائية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة في أي اقتصاد كان رغم وجود بعض الاختلافات في تلك الأهداف نتيجة تباين الأنظمة الاقتصادية وحتى السياسية لبعض الدول.

إذ تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى فهي تهتم على الدوام بدراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين الجانب النقدي للاقتصاد والجانب الحقيقي وذلك من أجل معرفة مدى انتقال أثر تلك الأخيرة إلى المستوى الخارجي والممثل في سعر الصرف وميزان المدفوعات.

مع الأهمية البالغة لميزان المدفوعات تحاول الدول من بينها الجزائر، معالجة الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات، وذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال، وذلك من خلال إتباع مناهج ومداخل مختلفة.

وتعتبر السياسة النقدية وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التخطيط لها، من طرف البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان للتحكم في السيولة، كما تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تملكها السلطة النقدية في توجيه الإصلاحات الاقتصادية، وتصحيح الأوضاع الاقتصادية، والتي تميزت بضعف النمو الاقتصادي، والاختلالات الداخلية والخارجية، من بينها الاختلال في ميزان المدفوعات كما أن اختيار الأدوات والوسائل المناسبة من طرف السلطات النقدية، يعتبر عامل مهم لتحقيق أهدافها، والمتمحورة حول تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم الأساليب والأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق هدفها، مع الأخذ بالوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة بعين الاعتبار

**\*\*مشكلة الدراسة:** وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

**ما هي انعكاسات السياسة النقدية التي تم اتباعها على التوازن الخارجي في الجزائر؟**

**\*\*الأسئلة الفرعية:** وقصد الإجابة على التساؤل العام نطرح جملة من التساؤلات الجزئية:

1- ما معنى السياسة النقدية؟ وما هي مختلف أهدافها وأدواتها؟

2- كيف تستخدم السلطات النقدية سعر الصرف للتأثير على الأدوات النقدية والمتغيرات الاقتصادية؟

3- ما علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات في إطار السياسة النقدية.

**\*\*المنهج المتبع:**

حيث اعتمدنا في اعدادنا لهذا المقال على المنهج الوصفي التحليلي حيث عمدنا إلى تبيان مفهوم السياسة النقدية وأهم أهدافها وأدواتها أما المنهج التحليلي فيبين تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على أهداف السياسة النقدية.

**\*\*تقسيمات الدراسة:** للإجابة على التساؤل الجوهري والإلمام بكافة جوانب الدراسة نقسمها إلى ثلاثة محاور:

**أولاً: ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات.**

**ثانياً: مضمون السياسة النقدية.**

**ثالثاً: دور السياسة النقدية في الحفاظ على التوازن الخارجي لميزان المدفوعات.**

**أولاً: ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات:**

**1/- تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته:**

1- مفهوم ميزان المدفوعات : ميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محدّدة<sup>1</sup>.

2- هيكل ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات الرئيسية التالية<sup>2</sup>

2-1- حساب العمليات الجارية: ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وخدمات التحويلات من جانب واحد.

أ -الميزان التجاري : ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحاً بميزان العمليات المنظورة.

ب -ميزان الخدمات : يضمّ عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل وتأمين وخدمات البنوك والسّياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية...الخ

ج -حسابات التحويلات من جانب واحد : وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة جرائها أي التزام وتشمل الهبات، التبرّعات، الإعانات، التّعويضات، تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج لذويهم...الخ.

2-2-حسابات العمليات الرأسمالية: يضمّ جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال الطويل الأجل، وحساب رأس المال قصير الأجل.

2-3- حسابات التسويات الرسمية: يسجل صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض، في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لأن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي.<sup>2</sup>

تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات:<sup>3</sup>

1-التوازن المحاسبي: يتم وفقاً لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان :أحدهما دائن والآخر مدين، ولكي يحدث يجب توازن الطرفين محاسبياً.

**2-التوازن الاقتصادي:** تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حده، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.

### **3/-التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات**

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، وضرورة توازن جانبيه في آخر فترته، لكن هذه المساواة هي شكلية ولا تبين الأهمية الحقيقية له، لأن الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذه النقطة عن التوازن في ميزان المدفوعات بالمعنى الحقيقي، فماذا نعني بالتوازن والاختلال الخارجيين؟

#### **1- معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:**

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي، والتوازن الاقتصادي\*.

##### **1-1- التوازن المحاسبي:**

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية<sup>4</sup> من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات. ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة.

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.<sup>5</sup>

##### **1-2- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:**

هذا التعريف هو الذي يعطى به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة.

بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة<sup>6</sup>.

**أ -العمليات التلقائية أو المستقلة:** وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

**ب-العمليات التعويضية أو الموازنة:** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي وتتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

## **2-الاختلال في ميزان المدفوعات:**

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية وعندما نتكلم عن الاختلال، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

## **2-1-صور الاختلال في رصيد ميزان المدفوعات**

**أ -الاختلال في صورة العجز:** هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلاً انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال .كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط.

**ب-الاختلال في صورة فائض:** يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنّها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنّها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنّه قد يحدث تضخم داخلي ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمية<sup>7</sup>.

**2-2-أسباب حدوث الاختلال:** قد يكون الاختلال في توازن ميزان المدفوعات ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب، وهذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، والظروف المحيطة بها، والملاحظ أنّ معظم هذه الأسباب هي متداخلة فيما بينها، وتحقق سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

## **1-أسباب غير اقتصادية:**

هي أسباب خارجة عن المجال الاقتصادي وغير مدعومة فيه، وتتمثل في<sup>8</sup>:

- **عوامل طبيعية:** الاختلال في الأحوال الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، الأوبئة الزراعية، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

- **التقدم الفني والتكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، خاصة إذا كان هذا التقدم منحصر في دولة أو مجموعة قليلة من الدول، حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الدول المتقدمة، وبالتالي الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول المتخلفة مرتفعة كما أن التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها كما أن الملاحظ في هيكل التجارة العالمية الآن أن ثلثي هذه التجارة تتم بين الدول المتقدمة، لأنها مركز التقدم التكنولوجي، في حين أن الدول النامية لا يمثل نصيبها سوى خمس هذه التجارة وبالتالي، فإن التقدم الفني يؤدي إلى إضعاف القدرة التجارية والتنافسية للدول النامية.

- **الأحوال السياسية الداخلية:** فكلما كان البلد غير مستقر سياسياً، كلما أدت هذه الوضعية إلى انخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال إليه وتهريب رؤوس الأموال الموجودة فيه، وكذا نقص عوائد السياحة وزيادة وارداتها من المواد الأولية والأسلحة.

- **الأحوال السياسية والعسكرية العالمية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة<sup>9</sup>.

- **النمو الديمغرافي:** وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية، يكون فيها رفع للأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها<sup>10</sup>.

## 2- أسباب اقتصادية: تتمثل أساساً في<sup>11</sup>:

- التطورات في المحيط الخارجي كتدهور شروط التبادل التجاري الدولي وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصادرات والواردات، واختلاف هذه النسب بين مختلف المواد والسلع، بحيث تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

- الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تهمس الدول الرأسمالية المتقدمة، وتأثير ذلك على تحصيل صادراتها، وهذه الأزمات تنعكس مباشرة على الدول النامية، لأنها تمثل أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

- تغيرات أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً، وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، والتأثير على هيكل الاقتصاد الوطني، وبالتالي هيكل التجارة الخارجية.

## 2-3- أساليب تسوية اختلال ميزان المدفوعات:

إن المعنى الحقيقي للتوازن هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لآخر، وبمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة، وبالوغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق تعمل لوحدها، لأنه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين، إما الحفاظ على الاستقرار الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي وبتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافها، ويكون ذلك إما بالتمويل\* أو المعالجة\*\*\*، ومن أهم أساليب تسوية الخلل

**1-السياسة النقدية:** ويكون تدخل الدولة من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال سياسات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز الخارجي برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى بميكانيكية سياسة النقود الغالية، وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية بدورها إلى رفع تكلفة إقراض الأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح.

**2-السياسة المالية:** يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقتصار فقط على النفقات الضرورية كالمعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات. أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخل والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه.

**3-القيود المباشرة على المعاملات الدولية:** تتمثل في قيود تؤثر على الأسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز.

## **2-4-آليات السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.**

يتم ذلك من خلال إتباع سياسة تحرير وتقويم الصرف، ففي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفف من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات. ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي، ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات<sup>13</sup>

كما يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دورا في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك خلال العمل على رفع أسعار الفائدة، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، إتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده، إلا إن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى<sup>14</sup>.

## ثانياً: مضمون السياسة النقدية:

تثبت الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدّها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة الرئيسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي.

**1/- مفهوم وأهداف السياسة النقدية:** تطور مفهوم وأهداف السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تكورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة.

**-المفهوم:** عرّفت السياسة النقدية على أنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية<sup>15</sup>.

**-أهداف السياسة النقدية:** تطورت أهداف السياسة النقدية مع نمو الفكر المصرفي المركزي والتغيرات في كل من سلوك وآداء الاقتصاديات المختلفة، وللسياسة النقدية بصورة عامة ثلاثة أهداف.

**\*الأهداف الأولية للسياسة النقدية:** هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها<sup>16</sup>، فلأهداف الأولية حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلاً عندما يقرّر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتقنة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة<sup>17</sup> حيث أنه من خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة ومحدّدة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية<sup>18</sup>.

**\*الأهداف الوسيطة:** الأهداف الوسيطة هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية<sup>19</sup>، ويستند تحديد الاستهدافات الوسيطة إلى الفرضيات التالية<sup>20</sup>:

1-يفترض أن تكون هناك علاقة وثيقة بين الهدف النهائي والاستهدافات الوسيطة، كما يتوجب أن تكون هذه الأهداف قابلة للضبط من قبل البنك المركزي بواسطة أدواته.

2-يفترض إعلان هذه الاستهدافات للجمهور من طرف البنك المركزي، إذ بهذا الإعلان يتخذ الأعوان الاقتصاديون تقديراتهم وسلوكاتهم ويضعون توقعاتهم على أساسها.

3-يفترض أن تكون السياسة النقدية في تطبيقاتها أكثر سهولة عند تحديد هذه الاستهدافات مقارنة بالسياسات الأخرى، وأن يكون تطورها معلوم في الأجل القصير أي شرط توفر الاحتياطات

**\*الأهداف النهائية للسياسة النقدية:** تسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق جملة أهداف منها:<sup>21</sup>

-العمل على استقرار قيمة النقود.

-تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل القومي في مستوى الاستخدام الكامل

-المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.



## 2/- أدوات السياسة النقدية:

يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة<sup>22</sup>.

تستخدم البنوك المركزية عددا من الأدوات النقدية كأسلحة لها لتتمكن من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وكذا الإدارة المعروض النقدي للدولة للأهداف وفقا للأهداف المطلوب تحقيقها ورغم أن مجموع الأدوات التي تستخدمها تلك البنوك يعتبر محدودا، إلا أن الباحثين في مجال النظرية النقدية اعتادوا تصنيف كل منها تحت مسميات مختلفة، غير أننا سنصنف هذه الأدوات إلى:

**2-1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية:** يدخل هذا النوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وكذا توصلها للأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق بأن تلعب دورا هاما في هذا الشأن، ويدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

**1- سياسة معدل إعادة الخصم:** يعرف سعر إعادة الخصم بأنه: لسعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها<sup>23</sup>.

**2- عمليات السوق المفتوحة:** تعني إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية و/أو النقدية، بائع أو مشتري للأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية، وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة، رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها.<sup>24</sup>

**3- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الإجمالي:** تعد هذه الوسيلة ذات تأثير قوي على عرض النقود، لأنها تؤثر في كل من الوديعة الحرة لدى البنوك التجارية، وكذلك على حجم المضاعف<sup>25</sup> فلذا ما أراد البنك المركزي أن يخفض حجم عرض النقود، فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يضطر البنوك التجارية إلى تقليص منح ائتمان والتوسع فيه<sup>26</sup>.

**2-2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:** بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن الأدوات المباشرة استعمالا نجد:<sup>27</sup>

- **تأطير القروض:** تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية السقوف النوعية للائتمان، كألا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة.

- **النسبة الدنيا للسيولة:** قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لسد ثمن الواردات وفي صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم

غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجؤون عادة إلى الافتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

**-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة بصفة دائمة أو استثنائية في حالة تعجز فيها البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

**-التأثير أو الإقناع الأدبي:** يطلب البنك المركزي بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين الفريقين، وهو ما يفسر نجاح ذلك في بعض الدول وإخفاقها في آخر <sup>28</sup>.

ويتوقف نجاح الرقابة الكيفية على قيام المقترضين باستعمال القروض في الأوجه المحددة لها، والمتوقف عليها عند الحصول على القروض إذ أن قيام بعض المقترضين بإحلال ما يحصلون عليه من قروض محل مواردهم الخاصة في تمويل ما يقره البنك المركزي من وجوه الاستعمالات المختلفة للائتمان وتحويل تلك الموارد إلى تمويل مالا يقره من الوجوه يؤدي إلى عدم فعالية الرقابة الكيفية إلى حد كبير. <sup>29</sup>

## **2-3- السياسة النقدية وتأثيرها على رصيد ميزان المدفوعات:**

يتم ذلك من خلال إتباع سياسة تحرير وتقويم الصّرف، ففي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات. ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي، ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات <sup>30</sup>.

كما يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دورا في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك خلال العمل على رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، إتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصّرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده <sup>31</sup>، إلا إن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى.

## **ثالثا: دور السياسة النقدية في الحفاظ على التوازن الخارجي لميزان المدفوعات.**

درج الاقتصاديون على اعتبار سعر الصرف جزءا من دراسة ميزان المدفوعات ويدرسونه في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، أي أننا لم نلاحظ في مراجع النقود والسياسة النقدية ما يشير لدراسة سعر الصرف، لكن هذا المتغير هو نقدي بامتياز، أي أن سعر صرف العملة الوطنية يتحدد من قبل السلطات النقدية، ويعمل المصرف

المركزي كل ما في وسعه لتثبيت سعر الصرف أو تحريره حسب حالة الاقتصاد، فكيف لا نعتبره جزءًا أو أداة من أدوات السياسة النقدية؟

**1/- خصائص ميزان المدفوعات الجزائري:** يتميز الاقتصاد الجزائري وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في <sup>32</sup>:

-التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية - التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يأتي <sup>33</sup>:

أ - **عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90 % من صادراتها وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث لظما لكانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار ألما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة لمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيللة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدي أما يؤثر تذبذب حصيللة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج في فترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيللة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيللة الصادرات وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات أما الانخفاض المفاجئ في حصيللة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيللة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وهكذا فإن انخفاض حصيللة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

**ب -انخفاض معدل التبادل الدولي:** يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي (Px/Pm) 16 أي - مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).

-المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

-اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

-إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.

-اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي لئلا كان حال دول شرق آسيا وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

**ت -ضعف القاعدة الإنتاجية:** تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها لئلا سبق الإشارة إلى ذلك وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويتجمل ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد لئلا أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تركز على صناعة خفيفة وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في آدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر وهذا يعود إلى ضالة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، لئلا أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يركز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

## 2/-آلية انتقال الأثر النقدي للسياسة النقدية إلى متغير رصيد ميزان الحساب الجاري:

وذلك عن طريق قناة سعر الصرف خاصة، حيث أن اتباع سياسة نقدية توسعية، وانخفاض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، يدفع برؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدولة وبالإضافة إلى ذلك، تصبح الودائع بالعملات المحلية أقل جذبا من مثيلاتها بالعملات الأجنبية، فيزيد الحجم النسبي للأخيرة إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض سعر الصرف، وبناءا على ذلك ترتفع أسعار الواردات وتنخفض أسعار الصادرات، ويميل الميزان التجاري إلى التوازن.

كما توجد علاقة وثيقة بين قناة سعر صرف العملة وتوازن الحساب الجاري للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته، من وجهة نظر الأجانب،

الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان الحساب الجاري، وميزان المدفوعات تبع لذلك.<sup>34</sup>

### 3/- تطوّر سياسة سعر الصرف في الجزائر من (2003-2014).

عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت، إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك فمن جملة الإجراءات المتتق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23، والجدول أسفله يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2003-2014.

إن عملية تحرير الدينار ساعدت على توفير محيط ملائم للاستثمار الأجنبي، في جو مستقر لسعر الصرف الفعلي والحقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين على الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج. بدون تهميش.

#### جدول رقم: (01) تطور معدلات صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	77.28	72.50	73.37	72.65	69.29	64.58	72.65	74.32	72.85	77.55	79.38	80.56

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

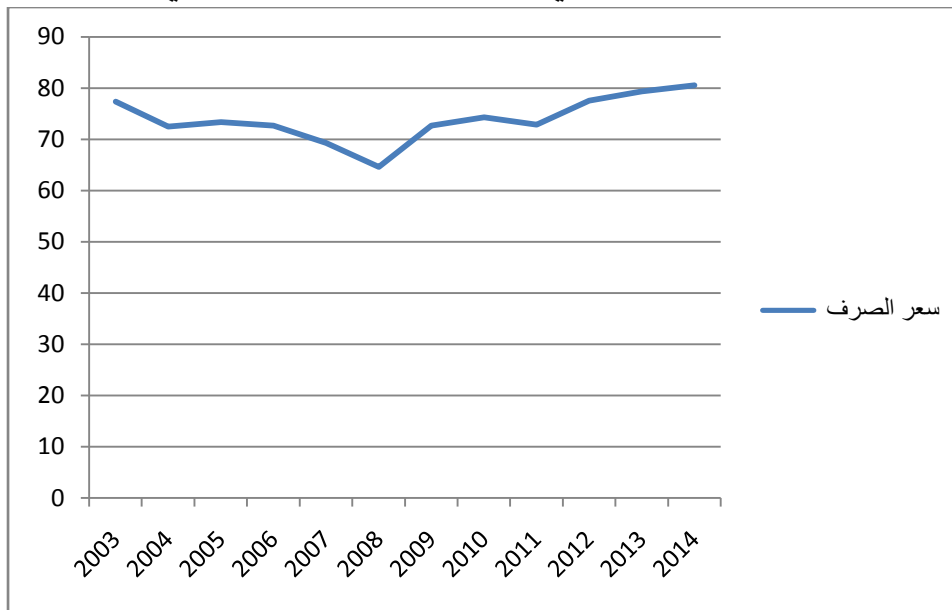
-إبراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص155 .  
-مقال بعنوان، على جريدة الخبر تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، على الموقع وتاريخ الزيارة الآتيين:

<http://www.elkhabar.com/press/article/11974,21/4/2015,19.00>

<http://www.andi.dz> , 21/6/2015,21.07

-الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، على الموقع وتاريخ الزيارة:

#### شكل رقم: 01: التمثيل البياني لتطور معدلات سعر الصرف في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

ففي الفترة (2003-2010) عرف سعر صرف الدينار أمام الدولار تذبذب بين ارتفاع وانخفاض، حيث في سنة 2006 سجّل سعر صرف الدينار أمام الدولار ارتفاع بنسب طفيفة لم تتجاوز الواحد في المائة، في حين ارتفع ب: 3.26% سنة 2007، أما سنة 2008 فقد شهد سعر صرف الدينار أمام الدولار ارتفاعا بنسبة 4.71%، وفي المقابل شهد عام 2009 تراجع في سعر صرف الدينار أمام الدولار بنسبة 7.94%، وبنسبة 7.7 % مقابل اليورو، وتراجعت أسعار صرف الدينار الجزائري بنسبة 9.4% مقابل حقوق السحب الخاصة، وتراجع أمام الدولار ب 1.87% سنة 2010، وتميزت الفترة (2012-2014) بتراجعات مستمرة لسعر صرف الدينار مقابل الدولار بالنسب: 1.06%، 1.02%، 1.01% على التوالي، في حين سجل نفس المعدل ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.98% في سنة 2011.

شهد متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي انخفاض بنسبة 2.36% وبلغ متوسط التبادل السنوي الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في 79.38 دينار للدولار سنة 2013 مقابل 77.55 دينار للدولار الواحد عام 2012.

وإجمالا، فقد حافظ سعر الصرف الفعلي الحقيقي على مستوى التوازن حتى سنة 2010، مع تسجيل تحسّن في سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المتوسط السنوي 2.64%، وبقائه تقريبا في مستواه التوازني في المدى المتوسط 1.16%، وهذا نتيجة تدخل بنك الجزائر في السوق البينية للصرف، أما من زاوية محددات تطور سعر الصرف الفعلي، فقد تميزت سنة 2010 بارتفاع قوي قهر ب 28.73% في أسعار البترول، وهذا في ظرف يتميز بأزمة الدين السيادي،، حيث تجسّدت التأثيرات في أسواق الصرف بتقلبات قوية في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار.<sup>35</sup>

وفي الخلاصة يمكن القول أن نظام الصرف في الجزائر عرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر صرف ما بين البنوك.

4/- توازن ميزان المدفوعات: ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2003- 2014) من خلال الجدول الموالي.

**جدول رقم:02: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من (2003-2014). الوحدة: مليار دولار**

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	* 2014
رصيد الحساب الجاري	8.84	11.2	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16	17.76	12.42	0.87	/
رصيد حساب رأس المال	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45	3.42	2.37	-0.36	0.97	/

الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.05	0.13	/
---	------	------	-------	-------	-------	-------	------	-------	-------	-------	------	---

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

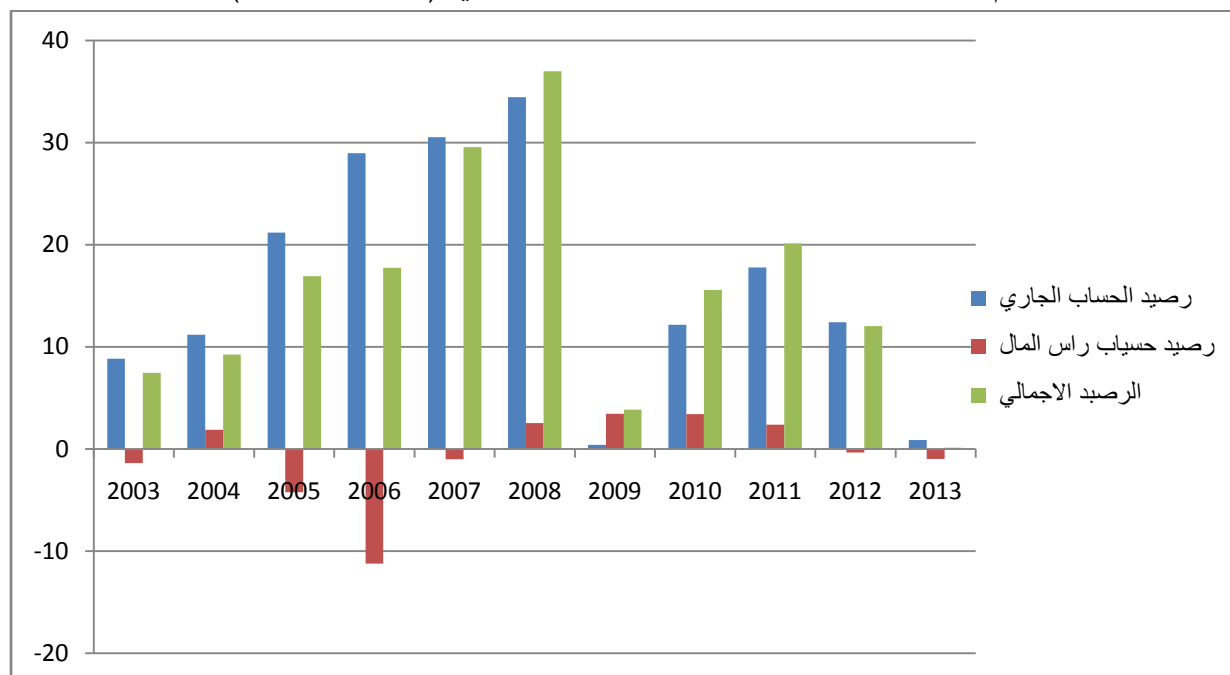
-جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص 235.

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 62.

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 218.

\*عدم توفر البيانات من قبل الجهات المختصة.

## شكل رقم 02: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري (2003-2013) بيانيا



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 02.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات استمرّ في تحقيق فائض تمثل مصدره الأساسي في أهمية إيرادات الصادرات من المحروقات ضمن هيكل الميزان التجاري الجزائري.

على الرغم من أن سنة 2008 شهدت تراجعاً لأسعار المحروقات، حيث انخفض سعر البرميل من 111 دولار خلال السداسي الأول ليستقر عند 88 دولار خلال السداسي الثاني، إلا أن البترول الجزائري قدّر لسنة 2008 بحوالي 100 دولار ورغم ارتفاع واردات السلع 37.9 مليار دولار والخدمات 1 مليار دولار، بيد أن ميزان المدفوعات سجّل فائض قياسي قدر بحوالي 34.45 مليار دولار، وهو أهم فائض سجل منذ الاستقلال، ولكن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009، على إثر انخفاض سعر البرميل بنسبة تقارب 40% حيث قدّر هذا الأخير في حدود 62 دولار في المعدّل السنوي، وبالتالي تراجع عائدات الطاقة من 77.1 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.4 مليار دولار سنة 2009.

كما أن تحسّن وضعية ميزان المدفوعات والذي أصبح يسجل فائض أدى إلى تحسّن احتياطي الصرف الأجنبي، حيث بلغ سنة 2006 حوالي 78 مليار دولار أمريكي، كما تراجع حجم المديونية الخارجية بشكل جيد حيث انخفض من 23.3 مليار دولار نهاية سنة 2003 إلى 5.6 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2006.

وبفضل التوقف عن اللجوء إلى القروض الخارجية اعتباراً من سنة 2004 استقر الدين الخارجي نهاية سنة 2009 عند أقل من 4 ملايين، تمثل 10% منها فقط ديون الدولة أما الباقي فيشكل ديون مستحقة لمعاملين أجانب ينشطون في البلاد، بهذا انتعش وضع احتياطي الصرف، بحيث بلغ سنة 2009 حوالي 147 مليار دولار مع دين خارجي 440 مليون دولار و 150 مليار دولار في نهاية شهر أوت.<sup>36</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد تقلص المديونية الخارجية الذي اكتمل قبل مجيء الأزمة المالية الدولية، أصبح رصيد المدفوعات الجاري هو العنصر المحوري لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية، كما يتواجد حساب رأس المال، من جهته في فائض سنة 2011 وهذا منذ سنة 2008 مع اقتصاره على بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على عكس السنوات السابقة<sup>37</sup> ليعاود العجز إلى هذا الحساب نتيجة تأثره بتراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وعموماً تتلخص أهمية ميزان المدفوعات في أنه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، كما أنه مقياس هام لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز، كأدوات لمنع أو تخفيف التضخم أو الركود الناتج عن اختلال ميزان المدفوعات.

ويوضح الجدول الموالي تطور معدل التضخم في الجزائر من 2002-2014

**جدول رقم: 03: تطور معدل التضخم (2002-2014)**

الوحدة: %

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	1.42	2.6	3.6	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	5.00	4.5

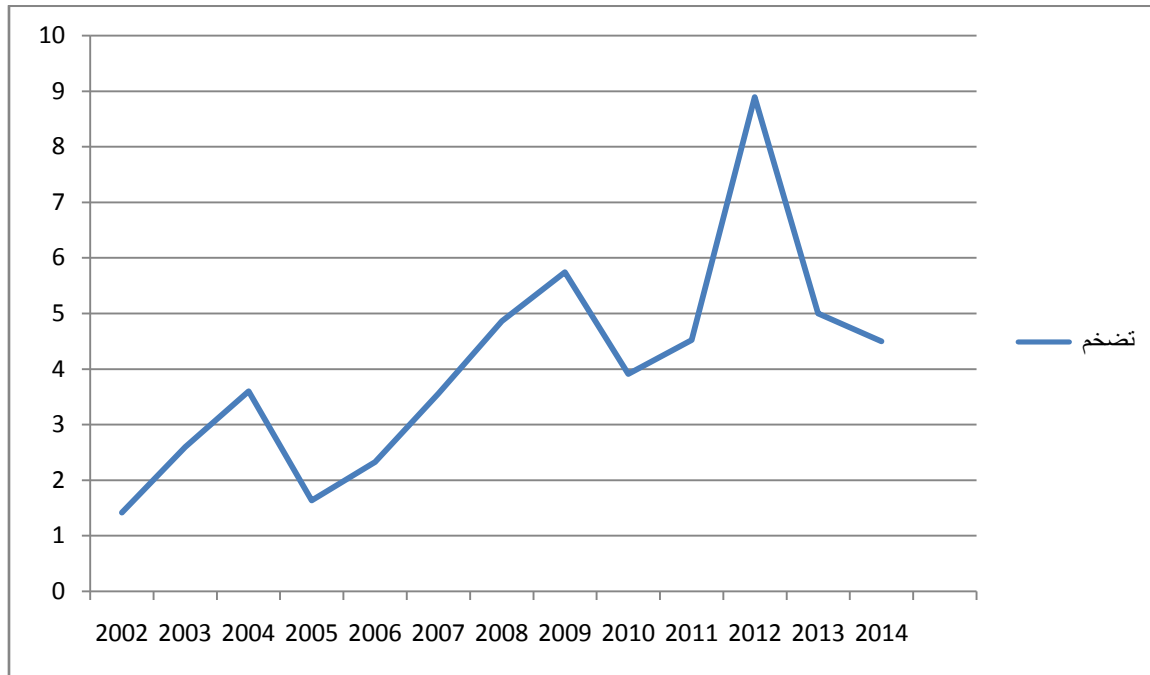
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر ( 2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، العددان 61، 62/ شتاء، ربيع، 2013، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ص12.
- محمد بوهزة، براج صباح، مرجع سابق، ص 19.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، 2013، ص 99.



الوحدة: %

شكل رقم: 3: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2002-2014)



المصدر: مستنتج من الجدول السابق.

شهدت سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم، بحيث بلغ 3.5 بالمئة، وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29 بالمئة، مقابل معدل 25.13 بالمئة مسجلة سنة 2002 كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003، في حين تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.64 % فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى -39 %، كما شهدت سنة 2006 أدنى مستوى قدر بـ 1.8 % ويمكن عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 4.3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2002، على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006.<sup>38</sup>

عاود التضخم الارتفاع من جديد سنة 2007 ف سجل معدل 3.56 % بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ويعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17 % مقارنة بـ 18.60 % والتي سجلت سنة 2006 كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74.47 %، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية.

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 5.74 % يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60 % من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية.

بالنسبة إلى سنة 2011 قدر المعدل المستهدف ب 4%، بينما كان المعدل المحقق 4.52 %، ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية (2000-2010)، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي: 31%، و 62%، و 7 %<sup>39</sup> ومنه، فإن للسياسة النقدية التي يتبعها بنك الجزائر، وتعزيزه للأدوات غير المباشرة في إدارته لها، وكذلك الدور الذي تمارسه الخزينة العمومية من خلال الزيادة في الموارد المتراكمة في صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تخفيف التتقيد؛ كل ذلك ساهم في تخفيض معدل التضخم.

## خاتمة:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته، حيث يساهم سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تعديل الأسعار المحلية بما يسمح بتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات ولتحقيق ذلك لا بد أن يتمتع الطلب على هاتين الأخيرتين بدرجة معينة من المرونة.

إذن، وكحصلة، فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري طيلة العشرية فوائض معتبرة، وإن سجل انخفاضا في تلك الفوائض أو حتى تم تسجيل عجوزات، والسبب ناتج أساسا من الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية كما في سنة 2009، خاصة في السداسي الأول، وكذا إلى تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية لذا يمكن القول إن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع المحافظة على الاستقرار في استقرار ميزان المدفوعات، الذي يخضع بالأساس إلى تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

غير أن وضع ميزان المدفوعات مازال حساسا لبعض العوامل الخارجية خصوصا تقلبات أسعار النفط العالمية حيث تنطوي هذه التقلبات على آثار واضحة بالنسبة للميزان التجاري لأن صادرات المحروقات مازالت تمثل حوالي 97% من إجمالي حصة الصادرات، وعلى الرغم من الحاجة إلى تجنب تعرض البلاد للخطر عن طريق تنويع الصادرات فمن المرجح أن تواصل الصادرات النفطية سيطرتها على التدفقات التجارية الجزائرية على المدى الطويل والاعتماد عليه كمصدر وحيد لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

## التهميش:

- 1-Josette PEYRARD, Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999, p40.
- 2- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 204
- 3- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2009، ص 752
- \*التوازن الاقتصادي: هناك بعض الاقتصاديين من يفرقوا بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، يطلقون على الأول "تبادل ميزان المدفوعات" ويطلق على الثاني ب"التوازن الخارجي"
- 4- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 29.
- 5- عبد الرحمن أحمد يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 173
- 6- حنان لعروق، مرجع سابق، ص 30.
- 7- نفس المرجع السابق، ص 32، 33.
- 8- نفس المرجع السابق، ص 43.
- 9- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
- 10- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة، ص 102.
- 11- Sylviane G JEANNENEY, Dévaluation en Afrique? Revue de L'OFCE, Observation et diagnostic économique, n°25, 1988, p135
- \*\*التمويل: تكون تسوية الاختلال من خلال استعمال الاحتياطات النقدية التي تملكها الدولة سواء بالنقصان أو الزيادة، أي التسوية المحاسبية وذلك لأن قدرتها في التعامل تقل لعدم استطاعتها أن تستورد منها أكثر مما تصدر لها، فتضطر إلى سداد ما عليها من التزامات نحوه بالذهب أو أدوات الخزنة
- \*\*\* المعالجة: وتكون التسوية من خلال معالجة الأسباب المؤدية للاختلال وليس الاختلال في حد ذاته وهو الأساس، ويكون التدخل من خلال محاولة تحويل الإنفاق أو تخفيضه عن طريق تغيير الطلب الداخلي، الأسعار أو فرض الرقابة المباشرة على المعاملات الدولية، هذه المعالجة تركز أساسا على المعاملات الجارية لأنه يعتبر الميزان الأكثر نشاطا ويحتل نسبة كبيرة
- 12- حنان لعروق، مرجع سابق، ص 52-54.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 7
- 14- هيل عجمي جميل الجناي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 261.
- 15-Jean pierre patter, monnaie institution financière et politique monétaire, 4ed, economica, paris, 1987, p22
- 16- فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 146.
- 17- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع: نقود بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 38.
- 18- Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte, paris, 2000, p88.
- 19- ميادة، بلعاش، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر، فرنسا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 118.
- 20- ايمان ابراهيم اسماعيل، تقويم فاعلية السياسة النقدية في تخفيف حدة التضخم في العراق خلال المدة (1980-2009)، مذكرة مقدمة لجزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في الاقتصاد، 2011، ص 48.
- 21- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 88.
- 22- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013، ص 22.
- 23- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005، ص 137.
- 24- عبدالمجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 9
- 25- إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، ص 9
- 26- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري للدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ص 91.

- 27- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 250-252 بتصرف
- 28- محمد راتول، صلاح الدين كروش، مرجع سابق، ص 91.
- 29- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، 2005، ص 192.
- 30- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 725
- 31- هيل عجمي الجنابي، رمزي يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص 729
- 32- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 229.
- 33- نفس المرجع السابق، ص ص 229، 230.
- 34- محمد راتول، صلاح الدين كروش، مرجع سابق، ص 95.
- 35- طارق أبو مازن قندوز، بحث بعنوان: رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري)، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دالي إبراهيم الجزائر، ص 9.
- 36- محمد بوهزة، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009)، أبحاث المؤتمر الدولي المعنون ب: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 2013، ص ص 21، 22.
- 37- تعتبر سنة 2008 أول سنة يحقق فيها حساب رأس المال والعمليات المالية رسيدا موجبا، وهذا نتيجة استراتيجية تقليص المديونية الخارجية، التي اتبعتها السلطات بين سنتي 2004 و 2006، وكذلك تحت تأثير الارتفاع المعتبر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2008، إذ قدر بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية بمبلغ 2.33 مليار دولار سنة 2008
- 38-Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2006, p95.
- 39 -Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2010, p 151.